بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الأَمْنِيُّون فِي الْمِيزَان «الإِمَامِيَّةُ الْجُدُد»



﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: 130].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ**[1] **الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا**»[2].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ**»[3].

---

(1) **البُخْت والبُخْتِيَّة:** دَخِيل فِي الْعَرَبِيَّةِ، أَعجمي مُعَرَّبٌ، وَهِيَ الإِبل الخُراسانيَّة، تُنْتَجُ مِنْ بَيْنِ عربيةٍ وفالِجٍ؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِن البُخْتَ عَرَبِيّ. [«لسان العرب» لابن منظور (2/ 9)].

(2) أخرجه مسلم (6/ 168) برقم: (2128).



ما خلعنا الأوثان في دار الكفر لنُنصِّب غيرها في دار الإسلام!

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فلقد أخرجَنا من بلادنا أنَّا لم نقدس الأشخاص، ولم نُقَدِّم آراءهم على شرع الله، واستقر في ضمائرنا أنَّ كلًّا يؤخذ منه ويرد إلا النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأتم السلام-.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: «لَا يُقَلِّدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا، فَإِنْ آمَنَ آمَنَ وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، وَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ مُقْتَدِينَ فَاقْتَدُوا بِالْمَيِّتِ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ»[4].

وإذ تَدَيَّنَّا بدين الإسلام العظيم: فاستسلمنا لله بالتوحيد، وانقدنا له بالطاعة، وبرئنا من الشرك وأهله؛ ما كان لنا أن نجعل ديننا في رقبة أحد، وإن كان أعلم الناس، وأتقى الناس، وأزهد الناس، ذلك في ديار الكفر؛ ولذلك كفرنا بمناهجهم المنحرفة، وفارقنا ديارهم التي ترزح تحت وطأة قوانينهم الجاهلية، أفبعد أن أكرمنا الله بالهجرة نجعل ديننا رهن إشارة إصبع أو جرة قلم من آل بغداد؟!، كَلَّا، ما كان هذا منهجنا ولن يكون -إن شاء الله-.

لم يكن لنا أن نَخرج من وطأة الطواغيت وعلماء السوء إلا بهذا المنهج الذي يعتقد أصحابه أنه لا قداسة لقول أحد خالف الوحي المطهر.

=

(3) أخرجه مسلم (8/ 155) برقم: (2857).

(4) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير» (10/ 116) برقم: (20408)، والطبراني في «الكبير» (9/ 152) برقم: (8764) (واللفظ له).

لم نُقدم قول أحد على الشرع الحنيف، ما كان هذا منهجنا ولن يكون -إن شاء الله-.

كيف يريد منا آل بغداد اليوم أن نغير منهجنا: فنُضْفي الصبغة الشرعية على كل ما يفعلون، ونقبل منهم كل ما يقولون، ما كان هذا منهجنا، ولن يكون -إن شاء الله-.

كيف يريدون منَّا أن نقبل منهم كل أوامرهم، وننتهي عن كل مناهيهم؛ من غير أن يأتونا بسلطان وحجة ودليل وبرهان من الله.

نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله.

كيف نجعل قلوبنا وعقولنا وأنفسنا ودماءنا ومهجنا وأوقاتنا تحت تصرف آل بغداد من غير شرط ولا قيد، بغض النظر عن موافقة الشريعة ومخالفتها؟!، ما كان هذا منهجنا، ولن يكون -إن شاء الله-.

إني أعتصر ألمًا أيها القارئ الكريم حين أقول لك: إن المراسيم الملكية (التعاميم) في نفوس كثير من الجنود أَشدُّ وقعًا، وأعظم تأثيرًا، وأكثر قبولًا، وهم لها أشدُّ انقيادًا -من نصوص الكتاب والسنة- وإن كانت مخالفة للشرع، وإلى الله المشتكى.

فتجد عناصر «ديوان الأمن العام» مثلًا ينصاعون لأوامر أسيادهم من آل بغداد -وإن نصحهم إخوانهم بأنها مخالفة للشرع-، فأمر الأمير عندهم مقدم على الكتاب والسنة، و﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾ [البقرة: 156].

كانت هذه مقدمة ضرورية قبل أن نضع في الميزان مفصل «الأمن» في مملكة آل بغداد الزائلة.



أيها القارئ العزيز، لن تجد مهربًا من الإقرار بهذه الحقيقة المُرة التي أقر بها عُقَلاؤُنا لمَّا سئلوا عن سبب ما حصل من الاضمحلال والضعف والتلاشي السريع لمُلك آل بغداد؛ فأشاروا جميعًا بأصابع الاتهام إلى أمن «الدولة».

إن كان الظلم سببًا لانهيار المالك فإن جنود «الدولة» يسمون «ديوان الأمن العام» ديوان الظلم العام، وصدقوا ورب محمد.

إن المتأمل في هذا المفصل المَقيت يجد أنه قام على أسس لا تتخلف:

أولًا: اختيار العنصر الجاهل.

ثانيًا: عدم إتاحة الفرصة الكافية لاتصال العناصر الأمنية بطلبة العلم تدريسًا ووعظًا وإرشادًا وعرضًا لسياسة عملهم على الشرع؛ فإن ذلك يعرقل كثيرًا من السياسات المخالفة للشرع في الأمن.

يحدثني أحد الدعاة أنه ذهب إلى مقرِّ الأمنيين بتكليف من مسؤول الدعوة؛ ليعطيهم دروسًا، فلم يكن يحضر له إلا شخص واحد، وكان أخونا الدعوي يشك في مدى استيعابه؛ فيسأله: «هل فهمت؟»، فيشير برأسه أنْ نعم، ثم شكى الدعوي قلة الحضور إلى أمير الأمنيين، فأجابه: «عندنا شغل، مو فاضيين».

ثالثًا: عدم الاطلاع على الرسائل الصادرة عن «مكتب البحوث والدراسات» التي تخص عملهم، فإنَّا نجزم أنهم لا يكادون يسمعون شيئًا عن الكتب والرسائل والفتاوى التي ألَّفها «مكتب البحوث والدراسات» فيما يخص المجال الأمني، وهي: «التهذيب لأحكام

التعذيب»[5]، و«حكم خداع المتهم أثناء التحقيق»[6]، و«نَيْل الأُمْنِيَّة في الأجوبة الأَمْنِيَّة»، و«الزاد للأَمنيين والرُّصَّاد»، وأنا أجزم أن الأمنيين لا يعلمون شيئًا عن هذه الأسماء؛ فقد سألت أحد المحققين في «الأمن الاقتصادي» عن كتاب «التهذيب لأحكام التعذيب»، فأجابني بأنه لا يعرفه، فبالله عليك، كيف يضبط تعذيبه للمتهم بضوابط شرعية؟!

رابعًا: عدم إقرار «اللجنة المفوَّضة» الجاهلة لبعض البحوث التي تخص عمل الأمن.

خامسًا: الإصرار على إخراج القضايا الأمنية من القضاء العام، وأن يُجْعَل لها قاضٍ مستقل.

سادسًا: الإصرار على أن يُوَلَّى على قضاء الأمنيين جاهل مثل أبي صفية العراقي؛ حتى تمرر القضايا عليه ويُمْلوا عليه ما يشاءون.

سابعًا: تشويه صورة طلبة العلم في أعين عناصر الجهاز الأمني: فهذا مرجئ، وهذا عاصٍ، وهذا شاقٌّ للصف، وهذا متسيب، وهذا كافر؛ حتى إذا تعارض عندهم ما قاله طالب علم مع ما أمرهم به أسيادهم ضربوا بكلام الطالب عرض الحائط.

ثامنًا: إصرار آل بغداد على إغلاق القضايا التي تُرفع ضد الأمنيين، ولو ثبت فيها قتل الأنفس، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال.

تاسعًا: انعدام أو ضعف الرقابة الشرعية والقضائية على المفصل.

---

(5) **ينظر:** «مجموع رسائل ومؤلفات (مكتب البحوث والدراسات)» (5/ 2221)، ط1: ذو القعدة 1437 هـ.

(6) ط1: ربيع الأول 1438 هـ، وقد صَدر ضمن سلسلة: «مسائل في رسائل».

أحد أصحابي كان يعمل في «ديوان القضاء والمظالم»، وقد أسندوا إليه مهمة «مراقبة السجون الأمنية»؛ حدثني أنه ضبط مخالفة شرعية على مسؤول «الأمن الاقتصادي»؛ فعزره وجلده بيده في سجن الأمن، فجاء الأمر على إثر هذه الحادثة بأن يُستَبعد من الرقابة على سجون «الأمن».

حتى الرقابة من جهة «اللجنة المفوَّضة» كان عليها قيود يعلمها من اشتغل بهذا العمل الرقابي.

حتى بعض القرارات التي اتخذت لصالح المظلومين لم يأبه لها عناصر «الأمن»؛ كالتعميم الذي تضمن الأمر بالتحقيق مع السجين في خلال مدة لا تتجاوز أربعًا وعشرين ساعة من اعتقاله، ولم يعملوا بهذا، بل قبل القرار وبعده والمعتقلون ربما يمكثون أيامًا بل أسابيع بل شهورًا قبل أن يحقق معهم بالكلية، وربما يحقق معهم في مدة طويلة تحقيقًا أو تحقيقَيْن، وإلى الله المشتكى.

عاشرًا: استعمال آل بغداد في هذا المفصل بعض العناصر التي عملت سابقًا في الأجهزة الأمنية عند الأنظمة العَلمانية؛ فبقوا على أسلوبهم وأفكارهم وسياساتهم الجاهلية المقيتة في التعامل مع المسلمين، ولكن هذه المرة باسم الإسلام والخلافة بعد أن كان سابقًا باسم الدستور والوطن.

كل هذه أمور تجعلكَ أيها القارئ الكريم على يقين تام لا يداخله شك في أن هذا المفصل غير شرعي بالمرة، وأن الأمنيين في ظل آل بغداد خارجون عن شرع الله، وأنهم بحق أهل لهذا اللقب «**الْإِمَامِيَّة الْجُدُد**».

إمامية؛ لأن أعمالهم، وانقيادهم التام، وخضوعهم المطلق، وإذعانهم الكامل لأوامر القيادة، يقول بلسان الحال لا المقال: «إن الأئمة معصومون: لا يأمرون إلا بالحق، ولا يعادون إلا المجرمين».

وكأن آل بغداد قد تأثروا بجيرانهم من الروافض، فتسربت إليهم هذه الجرثومة الخبيثة «القول بعصمة الأئمة»، وإن كانوا يَكْفرون بها بألسنتهم إلا أن واقعهم يصرخ بها، ويغرسون في أتباعهم التعصب المقيت للقيادة، والاتباع الأعمى لكل ما يقولون ويقررون، والتبرير البارد لكل ما يفعلون وإن خالف الشرع الحنيف.

حقًّا أيها القارئ الكريم، لقد استمر هذا الجهاز الأثيم المجرم مبعدًا عن الشرع، يأبى آل بغداد إخضاعه لشرع الله مع كثرة المحاولات من المصلحين، حتى أحس الناس في «الدولة» وأحس الأمنيون أنفسهم أنهم فوق القضاء، حتى رُوي أن بعضهم نطق بها؛ فقال: «إنهم فوق الشرع».

نعم إن آل بغداد مُصِرُّون على عدم إخضاع الجهاز الأمني لشرع الله؛ حتى يبقى هؤلاء العبيد هم اليد الباطشة لهم داخل سلطانهم من غير حسيب ولا رقيب.

ولا شيء أعجب من أن تجد أخطر القضايا في مُلك آل بغداد منوطة بهذا المِفْصَل الذي هو أبعد ما يكون عن شرع الله ألا وهي القضايا الفكرية المنهجية العَقَدية.

بالله عليك يا صاحبي، ما علاقة الأمنيين الجهلة بمثل هذه القضايا؟!

لكن السفاهة والسياسة الخرقاء هي التي اقتضت أن تجعل القضايا الدينية المنهجية الفكرية من اختصاصات الأمنيين، وإنك إن عشت معنا في سلطان آل بغداد اعتدت على هذا ولم تعُد تعجَب من شيء.

فصَدِّق أو لا تُصَدِّق أنَّ طالب العلم عندنا كان يُرفع فيه تقرير إلى «الأمن»؛ بتهمة الإرجاء أو الغلو مثلًا، فيُدْهَم بيتُه، ويُعتقَل، ويُؤْخذ ما عنده من حواسيب وأقراص مضغوطة، ويحقق معه المحقق في غياهب السجون، والمحققون لا يعرفون يمينهم من شمالهم في العلم الشرعي، وهم المسؤولون عن التحقيق في تلك المسائل.

طبعًا الأمنيون لا يحاكمونك إلى الشرع، ولا يحققون معك في مخالفاتك الشرعية، ومِنَ السذاجة أن يظن ظانٌّ أنهم يَقِيسون اعتقادك باعتقاد الثوري أو ابن حنبل -رحمهما الله-، بل يَقِيسون اعتقادك باعتقاد الإمام المُلْهَم أبي بكر البغدادي!، هم يحاكمونك إلى منهج «الدولة»، وسياسة «الدولة»، فالتهمة عندهم هي مخالفة منهج «الدولة»، أو مخالفة سياسة «الدولة»، أو مخالفة تعاميم «الدولة»، أو مخالفة أمراء «الدولة».

ولا يستنكفون من محاسبة الناس على الأمر ونقيضه؛ فهم متقلبون مع القيادة حيث تقلبت: فاليوم يعتقلون زيدًا بتهمة الغلو، بل يقتلونه، وغدًا يرتقي عمرو إلى منصب شامخ في الجماعة، وهو على اعتقاد زيد، فيأمرهم باعتقال خصمه بتهمة الإرجاء، والأمر عندهم أقل من عادي.

ومن المضحكات المبكيات، ومن أعجب وأطرف ما يروى من أفعال «الأمن» في القضايا المنهجية وتقلبهم، ما يروى من أن أحد الإخوة سُجِن أيام البيان البدعي[7]؛ لأنه كان يحب الشيخين القحطاني والبنعلي -رحمهما الله-، وضُرب ضربًا شديدًا، وقالوا له: «ألم تقرأ البيان؟، إن هؤلاء مرجئة ضلال»، ثم لمَّا ألغي البيان[8]، وأذيعت السلسلة[9]، والرجل في محبسه لا يدري ما البيان ولا السلسلة؛ جاءه الأشخاص أنفسهم، وامتحنوه في رأيه في الشيخين القحطاني والبنعلي أيضًا، فأجابهم بأنهما من المرجئة الضُّلَّال؛ فضربوه ضربًا شديدًا، وقالوا: «ألم تعلم أن البيان ألغي، وأُقِرَّت مكانُه السلسلة؟».

هذه القصة قصَّها علينا الشيخ أبو حفص الهمْداني رحمه الله، وقد سمعها بنفسه من أخينا المضروب صاحب القصة.

ومن العجائب أيضًا ما رووه من أن رجلًا سُجن عند الأمنيين، فسأل شخصًا بجواره: «لماذا سجنت؟»، فقال: «لأني أُكفر تركي البنعلي»، فسأل غيره: «لماذا سجنت؟»، فقال: «لأني لا أُكفر تركي البنعلي».

---

(7) ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، للجنة المفوَّضة، صَدر برقم: هـ8-ت-31، بتاريخ: الأربعاء 21 شعبان 1438 هـ (17 مايو 2017 م).

(8) تعميم للجنة المفوَّضة، صَدر برقم: ع خ/752، بتاريخ: الجمعة 24 ذو الحجة 1438 هـ (15 سبتمبر 2017 م).

(9) **السلسلة العلمية في بيان مسائل منهجية:** وهي (6) حلقات صوتية بُثَّت عبر أثير «إذاعة البيان» بصوت الشيخ أبي محمد المصري رحمه الله، بتاريخ: ذي الحجة 1438 هـ (سبتمبر 2017 م)، وقد نَشرت «مؤسسة التراث العلمي» تكملتها -التي مُنع بثها- وهي عبارة عن (3) حلقات، بتاريخ: السبت 23 شوّال 1439 هـ (7 يوليو 2018 م).

ومِن ذلك أنهم امتحنوا شخصًا؛ فقالوا له: «ماذا تقول في تركي والقحطاني»، فقال: «لا أعرفهما».

فلم يُنجه من أيديهم إلا أنه ادعى أنه لا يعرفهما؛ لأنه يعرف المصير الذي ينتظره إن أحبهما أو أبغضهما.

طبيعة العنصر الأمني:

المتأمل في طبيعة العاملين في الجهاز الأمني في حكومة آل بغداد يلاحظ أنهم منتَقَوْن بعناية بالغة: بحيث يشترط أن يكون العنصر الأمني ممن يسمع ويطيع طاعة عمياء، لا يناقش ولا يتردد، ولا يسأل عن الحلال والحرام، ولا يعنيه شرع الله في شيء، المهم أن ينفذ أمر سيده وآمره الذي يقدم أمره على أمر الله تعالى ورسوله ﷺ، ولو واجهه أحد بعشرات النصوص على حرمة ما يأمره به سيده الأمير لَمَا استجاب له؛ لأن أمراءه لم يُعَلِّموه من الدين إلا السمع والطاعة، فالدين كله السمع والطاعة، والسمع والطاعة الدين كله!.

إذا استقرأت الأماكن التي انحدر منها كثير من هؤلاء المجرمين وجدت أن أكثر عناصر «الأمن» من الأعراب الأجلاف الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿**الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ [التوبة: 97].

تجد فيهم غباءً وبُعدًا عن فهم حدود الله تعالى؛ لَمَّا سجنوني وأدخلوني إلى محبسي قلتُ للسجان: «وجهني إلى القِبلة»، فوجهني، فسألته: «هل أمامي سُتْرة؟»، فأجابني السجَّان: «الأرض نظيفة!»، فأعدْتُ عليه السؤال: «سُترة سُترة»، فقال لي: «شَطَفْنا اليوم»!.

فالطبيعة البعيدة عن الدين والعلم، والسفه في العقل، وتوجيه الأمراء عقولهم في اتجاه معين، أضف إلى ذلك بُعْد هذا الجهاز عن توجيه الدعاة المصلحين؛ فهم على عداوة معهم؛ هذه تركيبة لعينة أخرجت لنا هذه الشخصية الأمنية التي لا تعرف الله تعالى، فماذا تنتظر منهم بعد ذلك؟!

وإن عناصر «الأمن» في حكومة آل بغداد ليذكرونني بجنود الداخلية عند الأنظمة: فتجد الواحد منهم يحرس منشأة من المنشآت العامة، فيمر عليه المارون فيسألونه: «من أين الطريق إلى منشأة كذا؟»، فيجيبهم بأنه لا يعرف، مع أنه يحرس هذا المكان الذي يُسْأل عنه!، فما مثله إلا كمثل عمود الكهرباء الذي يقف إلى جانبه.

فلا تستغرب إن رأيت الأمنيين يقتحمون بيتًا من بيوت المسلمين غير مبالين بحرمة البيت؛ لأنه هكذا جاءت الأوامر، سمعٌ وطاعة.

ولا تعجب إن حضروا درسًا أو خطبة لداعيةٍ اليوم، ثم سجنوه غدًا، أو استفتوا شيخًا، ثم اعتقلوه وقتلوه بعدها، أو ائتمروا بأمر أمير، ثم عذبوه بعدها، أو عذبوا أو قتلوا أو اغتصبوا أو نهبوا وسلبوا؛ فهم أناس لا يعرفون الله تعالى.

وقفة مع بعض جرائم الأمنيين:

أخي القارئ، إني أحب أن أنقل لك وقائع مما عشناه في واقع آل بغداد المرير؛ حتى لا يكون كلامي عاريًا عن الأدلة والشواهد والأمثلة، وما أسوقه من مواقف إنما هو غيض من فيض.

في ريف «دير الزور» كان للقاطع الشرقي هنالك أمير أمني اسمه «جسار» وهو من أهل المنطقة، ارتكب هو وكلابه جرائم وأهوالًا في حق المسلمين، فلما كانت مدينة «الدير» محاصرة

من قبل «الدولة» أعطوا لأهل المدينة أمانًا على أنفسهم؛ ليخرجوا من تحت وطأة النظام من قلب الحصار إلى مناطق سيطرة «الدولة»، فخرج على إثر هذا الأمان المزعوم رجال ونساء وأطفال، فاقتادوهم جميعًا إلى سجون جسار، فلقوا نصيبهم هنالك من الضرب والتعذيب والامتهان، حتى إن الرجل كان يحصل له الشق من قدمه إلى ركبته من شدة التعذيب، وحتى كانت المرأة لا تستطيع القيام من شدة التعذيب، وحتى إن بعض النساء اغتصبن من قِبَل الأمنيين في هذه الحادثة.

يحدثني من كان قائمًا على التحقيق في هذه القضية بتكليف من «ديوان القضاء والمظالم» أنه حَقَّق في هذه الجرائم، وجمع الشهادات والوثائق، وسهر عليها ليالي طويلة حتى اختصرها إلى عشرين صفحة، ثم رُفِعَت القضية إلى عبد الناصر -أمير «اللجنة المفوَّضة» أيامها-، فأمر الطاغية بتسكير القضية، وإرجاع جسار إلى عمله؛ بدعوى أنه ابن المنطقة، وأنهم يحتاجونه فيها!

أيام «الميادين» اعتقل الأمنيون شقيقًا لأحد أصحابنا من طلبة العلم، وجعلوا يعذبونه تعذيبًا شديدًا، حتى قُتِلَ تحت التعذيب، فلما رأوه قد مات قالوا: «مرتد وراح»، أخي القارئ، أتدري ما الأمر الفظيع المروع الذي ضبطوه عليه؟!، أتدري ما الردة الجموح التي كفروه وعذبوه وقتلوه من أجلها؟!، أتدري ما الحجة الدامغة التي رموا بها في وجه القاضي الذي استدعاهم قبل أن تموت القضية كالعادة؟!، إنها ورقة استخرجها الأخ من «الأمن السياسي» عند النظام بأنه لا حكم عليه، هذا هو الناقض الذي ارتكبه!، و﴿**حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: 173].

أحد الإخوة كان مصابًا في رأسه؛ بسبب قصف طيران تعرض له؛ فتسبب له بشيء في رأسه أو نفسيته؛ فصار يخاف من الطيران خوفًا غير عادي، فضعف جدًّا، فأَرسل إلى قريب له يسكن «الرقة» وكان له عمل مع الملاحدة، تواصل معه؛ ليرسل إليه مالًا يخرج به من أرض «الدولة»، فقتله الأمنيون ردةً؛ والناقض أنه تواصل مع المرتد؛ ليأخذ منه مالًا!

أحد إخواننا كان مسجونًا عندهم، فسمعهم ذات مرة يزجرون أبا المنذر الشامي، ويقولون له: «تتواصل مع الهاشمي وتقول إنك مسلم؟!، أنتَ مرتد».

أصبح التواصل مع الشيخ أبي محمد الهاشمي –حفظه الله– ناقضًا من نواقض الإسلام!

يُحدِّثُ أحد إخواننا أنهم طلبوه، فَعَلِم، فلم يعد يبيت في داره، فجاءوا ذات ليلة ليعتقلوه، فدقوا بابه، فأجابت زوجته بأنه ليس موجودًا، فرجعوا، فجاءوا في الليلة التالية وهم يظنون أنه كان موجودًا بالأمس ولم يرد عليهم، فلم يراعوا ظلمة الليل، ولم يراعوا حرمة البيت، فلم يدقوا الباب، واقتحموا مباشرة، فدخلوا على المرأة وهي في فراشها، ففزعت وفزع الأولاد، ولم يجدوا أخانا بالطبع، فأخذوا ولده وهددوه قائلين: «إن لم يأتنا أبوك أخذناك مكانه»، فسلم أخونا نفسه.

رحمة اللَّه على مروءة الرجال:

أخي الكريم، لا يشتدَّ عجبُك؛ ففي واقع أمن البغدادي أعجب من هذا بكثير لعل منه مجزرة المستتابين، ولخطورة الأمر وشناعته وعِظمه أُفرد له –إن شاء الله– حديثًا مستقلًّا؛ فهيِّئ نفسك للصدمة.

هذه الانتهاكات مثيلاتها كثيرة جدًّا، والمقام هنا مقام اختصار وتمثيل لا أكثر، ففيها إشارة، وعند كل واحد منَّا عاش في سلطان آل بغداد تمام العبارة، فما كان يخلو مجلس من مجالس الإخوة في سلطان «الدولة» من ذكر شيء من أهوال الأمنيين.

أيها المسلمون في كل مكان، إن المجاهدين لم يجاهدوا أجهزة الأمن في الأنظمة لإزالة ظلمهم وبطشهم بالمسلمين، وإذلالهم المستضعفين، وقهرهم لأهل الصلاح والخير؛ ليحلوا محله جهازًا أمنيًّا يماثله في البطش والتنكيل بالمسلمين أو يزيد عليه.

على البغدادي وجنوده والمجاهدين والدنيا كلها أن يعلموا أن الجهاد من أجل إقامة مثل هذه الأجهزة وتسليطها على المسلمين ليس جهادًا في سبيل الله.

عليهم أن يعلموا أن من يُصر على فرض مثل هؤلاء المجرمين على رقاب المسلمين لا يستحق أن يكون إمامًا لهم؛ لأن الإمام لا بد أن يكون جُنَّةً وأن يُتَّقى به، وأما من يحتاج الناس إلى الفرار من بطشه وجوره والاتقاء والاحتماء منه فلا يستحق أن يكون إمامًا، بل لا يستحق أن يكون مجاهدًا؛ فالمجاهد هو الذي يقاتل في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان؛ ليعزهم ويصونهم ويحميهم ويرعى شؤونهم، لا ليعذبهم ويعلقهم ويطيل حبسهم ويقتلهم.

المجاهد أيها السادة هو الذي يأمن المسلمون من أعدائهم بسبب وجوده، لا أنه يدفع عن المسلمين عدوًّا عَلمانيًّا حليق اللحية ذا ربطة عنق، ليستبدل به عدوًّا آخر معممًا ذا لحية وبندقية غاشمة لا تفرق بين مسلم وكافر، يذوق المسلمون في سلطانه ما يذوقون من العَلمانيين أو أشد.

إن المسلمين قدموا شهداء وجرحى وأسرى ويتامى وثكالى وأرامل ومشردين، وتحملت طائفة منهم الفقر والجوع والمرض والجراح التي لا يجدون لها التئامًا؛ من أجل أن يفروا من بطش الطغاة وظلمهم وإذلالهم واستكبارهم، لا ليلاقوا ذلك البطش والظلم والقهر والذل والخوف صنوفًا وألوانًا باسم الإسلام.

على كل من تسول له نفسه أن يخدع المسلمين مرة أخرى أن يعلم أن الله تعالى سيقيض له - إن شاء الله- مثل هذا القلم؛ ليفضح زيفه، ويكشف باطله، فموتوا بغيظكم يا لصوص الجهاد.

نعم، لعلكم قَتلتم من قَتلتم من طلبة العلم؛ خشية أن يكشفوا زيفكم ويظهروا عواركم، ولكن قد أبقى الله تعلى لكم ما يسوءكم؛ فموتوا بغيظكم.

أيها المسلمون في كل مكان، توجهوا إلى الله تعالى في أوقات الإجابة بالدعاء على الأمنيين وأميرهم، ادعوا الله أن يريح المسلمين من شرورهم، وأن يقصم ظهورهم، وأن يشتت شملهم، ويكسر ما تبقى من شوكتهم، ويطمس على ما تبقى من أموالهم، وألَّا يسلطهم على مسلم، تضرعوا إليه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى والأعمال الصالحة؛ لعله يأتي يوم يشفي فيه الله صدورنا من هذا الطاغية المتجبر، ويُقر أعيننا برفع يده عن إيذاء المسلمين؛ آمين آمين آمين.

وختامًا: نرجو من زعيمنا المُلهَم أبي بكر البغدادي أن يحقق مع وزير الداخلية وجنوده البواسل! أصحاب النخوة والغيرة! -إن كانوا موجودين- في قضية تفتيش ثياب النساء أثناء المُداهمات.

﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 18].

كتبه رُغْمَ أُنوفهم:

أبو عيسىٰ المصري

الثلاثاء 8 شوّال 1440 هـ

* * *

1440 هـ | 2019 م

